

باب في العدة (١)

وعدة النساء على أربعة أوجه : عدة المطلقة إذا كانت ممن تحيض
فثلاثة قروء وإن كانت ممن لا تحيض فثلاثة أشهر ، وعدة الحامل إذا طلقت
أجلها أن تضع حملها . والمتوفى عنها زوجها فعدتها أربعة أشهر وعشراً ،

(١) بين القطب رحمه الله في (شرح النيل) السلوك الذي ينبغي لكل
معتدة فقال :

تزين الرجعية لزوجها ، ولا تخرج من بيتها إلا لما لا بد منه ، ولا تخرج
البائن ولا تزين بكحل أو سواك أو خضاب إلا لعذر . ولا بغير ذلك ،
ولا تؤاكله ولا تشاربه ولا يتداخلان إلا بإذنه ، ولا تزين المتوفى عنها
كذلك ، ولا تخرج إلا لما لا بد منه ما لم تتم العدة ، وتلبس الثوب الأسود ،
لأنه علامة للحنين ، وقيل لا يجوز لها ولا الأدكن وهو ما لونه فوق الحمرة
ودون السواد — إن وجدت سواه . ولا تلبس خاتماً ولا سواراً أو خلخالاً
ولو نحاساً ، ولا تدخل حماماً ولا تطل جسدتها بالنورة ، ولا تتطيب ولا تبخر
بالطيب ، ولا تمشط بدهن مطيب ولا بحناء ، ولا بكم ولا بما يحنم في
رأسها — كبيرة أو صغيرة . حرة أو أمة : مسلمة أو مشركة — إذا توفي
زوجها الموحّد وتجرّ على ذلك ، ولزوجة المفقود إذا حكم بموته أن تزين
كما لما قبل لأن موته لم يتحقق ، وقيل : لا وقيل يجوز للمشركة . ولا بأس
بذلك للمطلقة رجعيّاً أو بائناً خلافاً للحنفية وبعض الشافعية وبعض المالكية
في البائن لأن زوجها هو المحامي لنفسه بخلاف الميت فلا محامي له عن نسبه
وحرمة في زوجته ، فمنعت زوجته عن ذلك . انتهى .

وقال بعد قليل : ولا يحل للمرأة ترك الزينة حزناً على ميت غير زوجها
إلا لثلاث ليال كما في الحديث ، وفيه دليل أنه لا يجوز لها ترك الزينة
حزناً للطلاق ونحوه في رواية يجوز لها ذلك لموت أبيها « سبعة أيام » وعلى غير
أبيها ثلاثة ، لكن الحديث بهذه الرواية مرسل أو معضل . انتهى .

ولا تزوج حتى تغرب الشمس من اليوم الآخر من أربعة أشهر وعشرا وإن مات عنها زوجها وهي حامل فعدها آخر الأجلين ، فإن وضعت حملها فيما دون أربعة أشهر وعشرأ فلا تزوج حتى تكمله ، وإن انتقضت أربعة أشهر وعشرأ من قبل أن تضع حملها فلا تزوج حتى تضع حملها ، وإن وضعت واحداً وبقي الآخر في بطنها فلا تزوج حتى تضع حملها ، وعدة الأمة إذا مات عنها زوجها شهران وخمسة أيام ، وإن طلقت فحيضتان إن كانت ممن تحيض ، لأن الحيضة لا تنقسم ، وإن كانت ممن لا تحيض فشهرا ونصف ، وعدة الكتابية على الثلث من عدة المسلمة ، فإن طلقت فعدها حيضة واحدة إن كانت ممن تحيض أو شهر واحد إن كانت ممن لا تحيض ، وإن مات عنها زوجها فثلث أربعة أشهر وعشرأ ولا يقسم اليوم الآخر ، ولا تنكح حتى تكمله ، وأما الحامل فحتى تضع حملها ، كانت كتابية أو مسلمة ، أو كانت حرة أو أمة فلا تزوج حتى تضع حملها . وكذلك طلاق الكتابية على الثلث من طلاق المسلمة تطليقة واحدة ، ومنهم من يقول : طلاقها ثلاثا مثل المسلمة وعدتها ثلاث قروء إن كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، وإن مات عنها زوجها فأربعة أشهر وعشرأ مثل المسلمة وأما الحامل إذا طلقت فقد بينا أمرها :

وأما دية الكتابية فثلث دية المسلمة . وطلاق الحرة ثلاث تطليقات كانت تحت الحر أو العبد ، وطلاق الأمة تطليقتان : سواء كانت تحت الحر أو العبد . لأن قول أصحابنا رحمهم الله في ذلك الطلاق للنساء والعدة عليهن . وقول غيرهم : الطلاق للرجال (٢) والعدة على النساء ، وعلى قولهم : إن الحر لا تبين من تحته الأمة ولا الحرة إلا بثلاث تطليقات ، والعبد تبين من تحته بتطليقتين كأنه أمة أو حرة ، وأما المولية فقد أتينا على شرحها

(٢) رجح أستاذنا (باكلی) هذا القول (الطلاق بالرجال ، والعدة على النساء) والموضوع كله أصبح لا أهمية له بعد إلغاء الرق ، فلا مشكلة ولا حاجة إلى ترجيح فيما يتعلق بالعبد والإماء .

في صدر الكتاب ، وأما إذا مات عن الأمة زوجها ثم أعتقت فيما دون شهرين وخمسة أيام فلتكمل أربعة أشهر وعشرًا فتنقل إلى عدة الحرة ، وتبنى على ما مضى من عدتها قبل عتقها ، وإن أعتقت بعد شهرين وخمسة أيام ، فليس عليها انتقال ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة غير بائنة فحاضت حيضة أو حيضتين ، إن كانت ممن تحيض أو شهرًا أو شهرين إن كانت ممن لا تحيض ، ثم مات عنها زوجها قبل انقضاء عدتها فلتنقل إلى عدة المتوفى عنها زوجها ولا تبني على ما مضى من العدة الأولى ، وتستأنف عدة المتوفى عنها زوجها من يوم مات عنها زوجها ، كانت حرة أو أمة أو كتابية إلا ما ذكرنا في قول من يرى أن طلاق الكتابية تطليقة واحدة ، فلا تنقل إلى عدة المتوفى عنها زوجها لأنها قد بانت منه قبل موته .

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا أو تطليقة بائنة ثم مات عنها في عدتها ، فليس عليها الانتقال من عدة المطلقة إلى عدة المتوفى عنها زوجها ، حرة أو أمة أو مسلمة أو كتابية . فليس الانتقال من عدة إلى عدة بعد بينوتها عن زوجها .

وإذا طلقت الأمة تطليقة بائنة أو غير بائنة ثم أعتقت في عدتها فعليها الانتقال إلى عدة الحرة ، وتبنى ما مضى من العدة الأولى ، وسواء في ذلك كانت طفلة أو بالغة أو كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما الطفلة إذا طلقت ثم بلغت في عدتها فلتعتد ثلاثة قروء ولا تبني على ما مضى من عدتها ، ولتستأنف من يوم بلوغها ثلاثة قروء ، وكذلك البالغة إذا كانت ممن تحيض ثم طلقت ثم أيست من المحيض في عدتها فلتعتد ثلاثة أشهر من يوم إياسها ، ولا تبني على ما مضى من العدة الأولى قبل إياسها إذا حاضت قبل الإياس حيضة أو حيضتين ، وسواء في ذلك كانت الطفلة حرة أو أمة إذا بلغت في عدتها استأنفت عدة الأقراء من يوم بلوغها ، فإن كانت حرة استأنفت ثلاثة قروء من يوم بلوغها ، وإن كانت أمة استأنفت حيضتين ، وإذا طلقت الطفلة وهي أمة تطليقة واحدة فعدتها شهر ونصف ، وذلك خمسة وأربعون يومًا ، وإن اعتقت فيما دونها أكملت ثلاثة أشهر ، وجاز

لها أن تبني على ما مضى من العدة الأولى ، فإن بلغت قبل انسلاخ ثلاثة أشهر فلتستأنف من يوم بلوغها ثلاثة قروء ، ولا تبني على ما مضى من العدة الأولى فإن مات عنها زوجها فيما دون ثلاثة قروء فلتستأنف أربعة أشهر وعشرًا من يوم موته ، فإن ظهر في بطنها ولد من يوم انسلاخها فلتنتظر به آخر الأجلين ، وأما الإياس ستون سنة . ومنهم من يقول خمسون سنة ، ومنهم من يقول تسعون سنة ، والمأخوذ به ستون سنة ، وهو مما يجوز فيه قول أهل الحمله . وإذا طلقت المرأة وهي ممن تحيض فاعتدت ثلاثة أشهر ، ولم تكمل فيها ثلاثة قروء فظنت أن عدة الشهور تجزيها ثم تزوجت فلا يجوز تزويجها فإن مسها على ذلك . فقد حرمت عليه ، وإذا جاوزت المرأة ستين سنة ، ثم رأت دمًا كما كانت تراه قبل ذلك ، فلا تترك بذلك صلاة ولا صومًا ، وإن طلقت فاعتدت بعد طلاقها ثلاثة قروء ، وكانت يأنها الدم على مثل أوقاتها قبل إياسها ، وذلك فيما دون ثلاثة أشهر . ثم تزوجت فلا يجوز تزويجها ، وإن مسها على ذلك فقد حرمت عليه . لأن الذي تراه من الدم بعد إياسها ليس بحيض . وإذا طلقت المرأة ومات عنها زوجها فتربصت عن النكاح حتى انقضت عدتها أو زادت على ذلك ولم تعقد العدة بنيتها ، فقد قيل : إنها لا تزوج حتى تعتد العدة بنيتها بعد ذلك ، لأن العدة فرض لازم عليها تعتده وتقصده بنيتها . وقد قيل بالرخصة — أن تزوج إذا انقضت العدة اعتقدها أو لم تعتقدها — لأن العدة هي قطع الشبهة وانتصاف الرحم ، وإذا طلقت المرأة وهي ممن تحيض فتربصت تسعة وعشرين يومًا ، وزعمت أنه قد انقضت عدتها فإنها تصدق في ذلك ولا تصدق فيما دون تسعة وعشرين يومًا ، وهذا على قول من يرى الإقراء هو الحيض ومن كان يرى أن الإقراء هو الطهر فلا تصدق إلا في تسعة وثلاثين يومًا فما فوقها لأن ذلك أدنا أوقاتها ، وإذا قالت المرأة إنها حائض فالقول قولها ، وإذا قالت إنها طاهر فالقول قولها ، وإذا قالت له : إنها قد سقطت صدقت ، وكان القول قولها .

وإذا طلقت المرأة تطليقة أو تطليقتين فتربصت سنة أو سنتين أو أكثر .

من ذلك فوات زوجها فرغت أنها لم تنقض عدتها ورثته في الحكم إذا كان الطلاق غير بائن ، وكذلك إن ماتت المرأة ورثها الزوج في الحكم إلا إن قالت المرأة في حياتها ، إنها قد انقضت عدتها ولا ينبغي لمن يتخرج إذا طلق امرأته وهي ممن تحيض ثم ماتت بعد انسلاخ تسعة وعشرين يوماً أن يأخذ ميراثها لأنه لا يدرى انقضت عدتها أو لم تنقض إلا إن كان أمراً بيناً ،

وقد روى عن أبي يوسف مجدول (٣) بن أبي حسان رحمه الله أنه طلق امرأته ، فماتت بعد سنتين ، فأخذ ميراثه منها ، فلم يحمد له ذلك ، وإذا طلقت المرأة في حيضتها فلا تحسب تلك الحيضة التي طلقت فيها من عدتها ، وإذا طلقت المرأة فاعتدت ثلاثة قروء ثم رأت الطهر من الحيضة الثالثة فلا تحل

(٣) أبو يوسف (مجدول) كان كأهل عصره جميعاً ، يعتقد أن الحنين قد يبقى في بطن أمه لعدة سنين ، وقد اختلفت آراء الفقهاء في هذا الموضوع اختلافاً كبيراً يرى بعضهم أن أطول مدة يمكن أن يبقى الحنين في بطن أمه سنة واحدة ، وقال بعضهم سنتان وثلاث سنين ، وخمس وغير محدد ، والقول المعمول به في المذهب سنتان ، فما دامت المرأة تدعى أنها حامل فهي في العدة حسب التحديدات السابقة ، فلما توفيت مطلقة أبي يوسف وهي تدعى أنها حامل منه أخذ منها ميراثه ، فلم يحمد له المشايخ موقفه هذا ، وكانوا يحبون منه أن يتنزه عنه ،

هذا ما يتعلق بموضوع أبي يوسف .

أما فيما يتعلق ببقاء الحنين في بطن أمه أكثر من مدة الحمل ، فقد أثبت الطب اليوم بوسائله العلمية أن ذلك مستحيل ، ومن السهل اليوم أن تعرض مدعية الحمل بعد مدته على الطب الشرعي ، فيقرر ما إذا كانت حاملاً أو غير حامل . بل ربما كان من الأفضل أن تعرض نفسها بمجرد الطلاق أو خلال العدة حتى يؤكد الطب المبني على العلم ؛ هل هي حامل أو غير حامل؟ حتى تنتفي كل الشكوك والشبه ، وعرض المرأة نفسها على الطب الشرعي بقطع جميع الشبه والشكوك والمشاكل .

للأزواج حتى تغتسل من حیضتها ، وإن راجعها الزوج من قبل أن تغتسل
فله ذلك ، وإن مات أحدهما من قبل أن تغتسل ورثة الآخر ، وإن اغتسل بماء
نجس أو تيممت إن لم تقدر على الغسل بتراب نجس أو تيممت بتراب طاهر ،
وهی قادرة على الغسل ، فلا تحل بذلك للأزواج ولا تفوت زوجها مراجعتها
بذلك ، وقد قيل : إنها ليست كالتی لم تغتسل ، وأما إن ضیعت الغسل حتى
خرج وقت الصلاة حلت للأزواج وفات الزوج الأول مراجعتها ،
وكذلك لو أن امرأة رأت الطهر من حیضتها فلا يجامعها زوجها حتى
تغتسل فإن ضیعت الغسل حتى فاتها وقت الصلاة جاز لزوجها جماعها وجاز
له أن يطلقها إذا فاتها وقت الصلاة ، وقد روى عن أبي صالح ياسين (٤)
الدركلى رحمه الله أنه قال : اختلفت أنا وأهل الجبل فى ثلاث مسائل ،
إحداها : امرأة طلقها زوجها فحاضت حیضتين فاحتسبت الثالثة ، وهی

(٤) أبو صالح ياسين (الدركلى) عالم جليل من علماء القرن الثالث
الهجرى ، ذكره البارونى فى الطبقة السادسة ، أخذ العلم عن أبي خليل
(الدركلى) وله أقوال فى الفروع الفقهية ، فيها كثير من التيسير على الناس ،
منها : أن ما يتناثر على ثياب السقاة من الأبيار مما يكون حول الأبيار من
أوحال لا تنجس الثياب ، وكان يقول لأصحاب الماشية إن مرابط الحديدان
والخرفان ، وبلبل الحدى يوم ولادته ، وما تحلبه المرأة فى الليلة المطيرة
من الشاة الحديثة الولادة ، مع غيرها من الغنم ، والغبار الذى يتطاير من
البيت النجس أثناء الكنس ، والماء الذى يتطاير من البئر أثناء غرف ماء
السنة ، والسائل حوله ليس شئ من هذا ينجس ، وكذلك الطين المعجون
بالماء النجس إذا جف يطهر ، وإن وضوء من يسلك فى مرابض الغنم فى
ليلة المطر لا ينتقض .

وقد أورد له المؤلف فى هذا الكتاب تلك الأقوال التى صرح بأنه
اختلف فيها مع علماء الجبل .

ويظهر أنه يعتمد على قاعدة تغليب الحلال على الحرام ، والظاهر على
النجس ، ما لم يثبت عكس ذلك بيقين .

مقاربة للإياس أن تربص بعد ذلك تسعة أشهر ثم ثلاثة أشهر ثم تزوج
فالتسعة أشهر لقطع شبه الحمل ، والثلاثة الأخرى لعدة المؤيسة ثم تزوج
إن شاءت ، وقال غيره في ذلك بألا تزوج حتى تحيض الحيضة الثالثة
أو تئس فتعتد ثلاثة أشهر ، ومنها المطلقة إذا حاضت ثلاث حيض فرأت
الطهر من الحيضة الثالثة أن تفوت زوجها مراجعتها إذا فاضت الماء على رأسها ،
وقال غيره بألا تفوته حتى تجيز يديها من تحت قدميها ، ومنها الزوج
إذا عسرت عليه نفقة امرأته أن يقال له أنفق أو طلق ، وقال غيره بأن
يجبر على النفقة ولا يؤمر بالطلاق وإذا طلقت المرأة وهي حامل فولدت
واحداً وبقي الآخر في بطنها جاز للزوج مراجعتها حتى تضع الآخر ، ومنهم
من يقول لا يراجعها إذا وضعت الأول وأما التزويج فلا يجوز لها حتى تضع
الآخر منهما وإذا طلقت المرأة وهي حامل فسقطت بعد ذلك علقه أو مضغة
فقد بانت عن زوجها بذلك وفاته مراجعتها وحلت للأزواج ، وفي بعض
الكتب لا تحل للأزواج إلا إن أسقطت ما كان مصوراً ولا تحل بسقوط
العلقة والمضغة ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

باب في طلاق السنة (١)

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ
لِعَدَّتِهِنَّ) .

(سورة الطلاق آية ١) .

قيل يريد بذلك لطهرهن ، وإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فليعتزلها

(١) قال أستاذنا (باكلى) في تعاليقه على (النيل) :

الطلاق ثلاثة أقسام :

طلاق سنة وهو : أن يطلقها طاهرة من غير جماع ، أو حاملا قد استبان حملها .

وطلاق بدعة ، وهو : أن يطلقها في حال الحيض ، أو في طهر قد جامعها فيه ، ولا يدري أحملت أم لا .

وطلاق ثالث لا سنة فيه ولا بدعة ، وهو : طلاق الصغيرة والآيسة وغير المدخول بها . انتهى .

قلت هذا بالنظر إلى طريقة إيقاع الطلاق ، ويرى بعض فقهاء الحنابلة والظاهرية أن الطلاق البدعى لا يقع لحديث ابن عمر ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» .

فهذا الطلاق ليس عليه أمر المؤمنين ، فهو رد وقد استدلبوا بعمومات آيات من القرآن الكريم وأحاديث كثيرة ، ولمذهبهم هذا حظ من النظر ، وقد جرى العمل عند أصحابنا وعند أكثر الأمة بخلافه ، فأمضوا الطلاق البدعى مع تأثيم موقعه .

أما الطلاق نفسه فتعتوره الأحكام الخمسة :

يكون : محرماً ، ولو سلك فيه موقعه المسلك الصحيح ، وذلك إذا كان القصد منه إلحاق الأذى والضرر بالمرأة ، ومنه أن يطلقها بالشروط الصحيحة ، حتى إذا أوشكت أن تنتهى عدتها ، راجعها ، ثم يطلقها =

في طهرها حتى تحيض ثم تطهر من حيضها ، فإذا طهرت من حيضها فليطلقها واحدة وإذا أراد أن يطلقها تطليقة أخرى فليطلقها إذا اغتسلت من حيضها ، ثم إذا اغتسلت من حيضة أخرى طلقها تطليقة ثالثة ، ثم تحيض بعد ذلك حيضة واحدة ، ثم تزوج إن شاءت ، ولا تحل للأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن كانت من لا تحيض فليعزلها شهراً فإذا دخلت في الشهر الثاني فليطلقها

كذلك حتى إذا أو شكت أن تنتهي عدتها راجعها ، ثم يطلقها ، كذلك ليطلق أمد حرمانها من الزواج ، وما يدخل في هذا المعنى من المكاييدات وقصد الإضرار .

ويكون الطلاق مكروهاً إذا كان لغير سبب مع استقامة الحال واستقرار الحياة الزوجية بل ولو كان فيه بعض أشياء مما يحتل عادة لا سيما إذا كان هناك أطفال .

ويكون الطلاق واجباً إذا كان استمرار الحياة معه أمراً مستحيلاً ، ويسبب للأطفال ما يلحق بهم الضرر في حاضرم أو مستقبلهم ، فيجب حينئذ ، أن يقع الطلاق ، ويحسن أن يكون عن طريق حكيم ، ومن أمثلة الطلاق الواجب الطلاق الذي يوقعه الولي عن المفقود ، وطلاق القاضي بسبب العجز عن التفقة أو ذلك من الأسباب .

وأما الطلاق المندوب ، فهو : طلاق غير العفيفة التي يثير مسلكها الشكوك ويبعث على الريبة ، ولكن لم يثبت عنها ما تدان به .

أما الطلاق المباح ، فهو : ما إذا كانت نفسه تعزف عنها . ولا تقبل عليها ولا تنشط إلى الاستمتاع بها فهو أولاً لا تطيب نفسه أن يتحمل نفقاتها من غير أن يحصل الغرض باستمتاعها ، وهو ثانياً يخشى أن يدفعه العزوف عنها إلى التقصير في حقها نفسياً أو جسدياً ، فيؤخذ به ذلك إلى أن يلحقه الإثم ، وللفقهاء في هذا الموضوع كلام ونقاش ، وليسوا متفقين على ما ذكرته ، ولكن هذا ما ذهب إليه بعضهم وظهر لي أنه صحيح ، وأن على المسلم وهو يفكر في الطلاق أن يعرف هذه الجوانب .

تطليقة ، فإذا أراد أن يطلقها أخرى طلقها إذا انسلخ ذلك الشهر ، ثم الأخرى إذا انسلخ الشهر الآخر ، فإذا انسلخ ذلك الشهر فلتتزوج إن شاءت .
رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي زكرياء عن أبي محمد الدرفى رحمهما الله .

وقال بعضهم : إذا أراد أن يطلقها فليعتزلها في حيضتها ، فإذا اغتسلت منها طلقها إن شاء ، وإن كانت ممن لا تحيض طلقها في أول الشهر ، وقد قيل : إنها إذا اغتسلت من حيضتها فليطلقها ولو مضى من طهرها أيام إن لم يمسه في ذلك الطهر ، وكذلك إن كانت ممن لا تحيض أن يطلقها ولو مضى من الشهر أيام إن لم يمسه في ذلك الشهر ، وقد قيل : لا يطلقها إلا في أول طهرها أو في أول الشهر إن كانت ممن لا تحيض ، وأما التي لم يمسه فليطلقها متى ما شاء إلا أنه لا يطلقها في حيضها . فإن شاء طلقها في أول الشهر ، أو في آخره ، أو في أول طهرها أو في آخره ، إذا طلق الرجل امرأته في حيضها فقد قيل : إنه عصى ربه ، فإن تاب ، فليراجعها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها إذا اغتسلت من حيضها ، وهو الذى روى عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته في حيضها ، فسأل عمر رضى الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأمره أن يراجعها ثم ليطلقها إن شاء بعد ذلك ، إذا اغتسلت من حيضها . ولا يطلق الرجل امرأته في حيض ولا نفاس ، وأما التزويج فله أن يتزوج في حيض وفي نفاس ، وكذلك المراجعة له أن يراجعها في حيض وفي نفاس ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقتين أو ثلاثا فلا يجوز ما فعل ، وما طلق فهو لازم له وقيل : إنه عصى ربه لأنه ما ليس بسنة فهو بدعة ، وإن لم يمسه فلا يلزمه العصيان إذا طلق ثلاثا أو اثنتين ، ، لأنه لا يملك من طلاقها إلا واحدة ، وإن طلق اثنتين أو ثلاثة فلا تلزمه إلا واحدة ، وفي بعض الكتب إذا طلقها ثلاثا فقد لزمه ما طلق ، وإن طلق واحدة بعد واحدة بانتهى منه بالأولى ، ولا تلزمه الثانية والثالثة ، لأنه قد بانتهى منه بالأولى ، وإن تزوجها بعد ذلك كانت عنده بتطليقتين ، فإن طلقها اثنتين بانتهى منه بواحدة ، ثم إن تزوجها بعد ذلك كانت عنده بتطليقة واحدة ،

فإن طلقها بعد ذلك فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وإذا أراد أن يطلق امرأته مسها أو لم يمسه — فليطلقها واحدة ، ولا يزيد على ذلك في ذلك الوقت حتى تحيض حيضة أخرى وتغتسل منها ، أو يدخل عليها شهر آخر إن كانت ممن لا تحيض ، فليطلقها من أول الشهر أو من أول طهرها ، وأما الحامل إذا أراد أن يطلقها فليطلقها متى شاء في أول الشهر أو في آخره وإذا غابت المرأة عن زوجها ، فلا يطلقها حتى يعلم أنها في وقت يجوز له فيه الطلاق لثلا يطلقها وهي حائض ، وأما الطفلة فليطلقها من أول الشهر ، ولا يجوز للمرأة أن تطلق نفسها في حيض ولا في نفاس إذا كان في يدها أمر طلاقها حين عقدة النكاح ولا في غيرها ، فإن طلقت نفسها في حيض أو في نفاس أو طلقت اثنتين أو ثلاثا فقد قيل : إنها قد عصت ربها ، وكذلك غير المرأة إذا أمره الزوج أن يطلق امرأته فلا يطلقها في حيض ولا في نفاس ، ولا يطلقها اثنتين أو ثلاثا ، والله أعلم .